

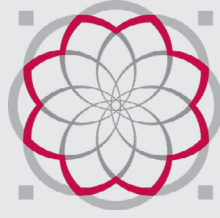


annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



موريتانيا : التقرير الوطني حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦

موريتانيا : التقرير الوطني حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني

• السيدة ام كلثوم حامدينو • السيد محمد المحبوبي • السيد سيدينا العتيق • السيد محمد ازناكي

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأت الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

تقديم

المجتمع المدني ابن بيئته وهو الذي يفرض بنفسه وجوده، وتقع على السلطات مسؤولية تشريعه وخلق الجو المناسب لتمكينه لمساهمته الفعلية والفاعلة في الحراك التنموي المستدام، عكس النكوص وعدم فهم الدور المنوط به ومقاصده كمجتمع مدني مفيد. إن مساهمة المجتمع المدني الحيوية والأساسية في محاربة الفقر والعوز وفي تعبئة وتحسيس الرأي العام أضحت مع مرور الوقت حجرة الزاوية في أي حراك تنموي جدير بهذا الاسم.

من هنا وإدراكا منا في الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي بادرنا مع شركائنا في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالإسهام ولو بشكل محدود في استيضاح وتبيان الوضعية العامة للمجتمع المدني الموريتاني والذي، على علته، يمثل ربما حالة لا نقول إنها فريدة ولكنها من بين أفضل الحالات في الوطن العربي من حيث الحركة والمشاركة والإشراك وإثراء للنقاش وسدا للفراغ وإنارة للرأي العام المدني، إضافة إلى أنه يسمح للمواطنين بأن يصبحوا مشاركين فاعلين في المجتمع. ومع انطلاقة الحراك العربي والربيع العربي، منذ ٢٠١١، صارت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا محوريا يعين على التعبئة والتنظيم والتعبير عن الآراء وعن المصالح المشروعة للشعب بشكل أكثر فاعلية وشمولية.

إن هذه المشاركة التي بين أيديكم رغم نواقصها والحيز الزماني والمكاني الذي أعدت فيه حاولت رغم كل ذلك تقديم صورة فوتوغرافية للوضعية المرجعية للمجتمع المدني الموريتاني من حيث: (أ) المجال المتاح لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية؛ (ب) الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني: المساءلة والشفافية؛ (ج) دعم مقدمي التعاون التنموي للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني؛ (د) البيئة القانونية والتنظيمية. وذلك في إطار إعداد التقرير الوطني الموريتاني الراصد للفضاء المدني الموريتاني وقد تم إعداده من طرف فريق عمل متخصص ومجرب للعمل المدني الميداني وخبير به مكون من:

الدكتورة أم كلثوم حامدينو، المحور الأول
السيد سيدينا العتيق، المحور الثاني
السيد محمد المحبوبي، المحور الثالث
السيد محمد ازناكي، المحور الرابع

وذلكم بصفة مقتضبة الملخص التنفيذي لهذا التقرير.

الحركات الاحتجاجية في موريتانيا

يمكن تقسيم الحراك المدني في موريتانيا إلى قسمين: حركات سابقة على الربيع العربي وأخرى ولدت وترعرعت بهذه المناسبة.

وقد تواصلت المطالب متجهة صوب التسريع بانتشال ضحايا الرق من الواقع المزري الذي يعيشون فيه، حيث يعاني أغلبهم الفقر والامية والتهميش. وقد أنشأت الدولة مفوضية بررت استحداثها - أيام برامج التقييم الاقتصادي - بمحاربة الفقر والدمج وصيانة حقوق الإنسان. إلا أن حصيلة هذه المؤسسة لم تكن كافية لإخراج هؤلاء من الواقع المذكور أعلاه.

وقد انقسم مؤسسو حركة الحر بين الموالات والمعارضة وأسوا أحزابا ونقابات ومنظمات عدة يرجع لها الفضل - رغم التفرق - في التعريف بمعاناة الأرقاء السابقين، ما جعل الجميع يقتنع بأهمية القضاء على مخالفات الرق (بما فيها تحرير الأرقاء، إن وجدوا) وضرورة العمل على تنمية شاملة يستفيد من ثمارها كل الموريتانيين.

وفي عهد الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله تم في ٢٠٠٧ سن قانون تجريم الرق. وإثر التفاعل مع توصيات الأمم المتحدة تم إنجاز خارطة طريق لمحاربة الرق، تم ضمنها إنشاء محاكم متخصصة في محاكمة المتهمين بالعبودية وسمح للمنظمات الحقوقية بتحريك الدعوى أمامها. كما استحدثت وكالة وطنية لمحاربة آثار الرق، ركزت على توفير الخدمات الأساسية من مدارس ومراكز صحية وشبكات مياه في المناطق التي يقطنها الأرقاء السابقون.

وفي سنة ٢٠١٤ اعتبر قانون جديد الاستعباد جريمة في حق الإنسانية؛ لا تتقادم بمرور الزمن. وفي نفس السنة تم تأسيس ميثاق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين ونظم الميثاق، يوم ٢٩ ابريل من نفس العام، أول مسيرة حاشدة ضمت مختلف أطراف المجتمع المدني.

حراك «المعلمين» (الصناع التقليديون): مكنت مهارة هؤلاء الصناع من توفير كل مقتنيات البيت (وكذا الخيمة) الموريتانية. فابدعوا في إنتاج تحف نادرة. ورغم ذلك لم يؤهلهم هذا الإبداع إلى المكانة الرمزية التي تناسب تلك العبقريّة. كان العمل اليدوي غير مقدر في المخيلة الجمعية لدى مجتمعنا منذ بعض الوقت. كان التقدير شبه محصور في السيف (العرب المقاتلين) والزوايا (سدنة اللوح والقلم). ولم يكتف المجتمع - للأسف - بعدم تثمين إنجازات صناعه التقليديين، بل ونسج حولهم الكثير من الأساطير السلبية، التي أثرت على الصورة النمطية لهذه المجموعة المجددة.

ولا تزال الصورة النمطية أعلاه تلقي بظلالها؛ من خلال الحد

يمكن تقسيم الحراك المدني في موريتانيا إلى قسمين: حركات سابقة على الربيع العربي وأخرى ولدت وترعرعت بهذه المناسبة.

الحركات الاحتجاجية السابقة على الربيع العربي

تضم هذه المجموعة حركات عدة:

حركة الحر: تاريخيا تعزز انتشار العبودية في غرب إفريقيا بسبب اتخاذها سوقا نشطة لتجارة الرقيق نحو أوربا ومنها إلى الأمريكتين. كانت جزيرة كوري بالسنغال نقطة التجميع الأساسية للعبيد قبل نقلهم في «رحلة اللاعودة». وقد عمل الفرنسيون على تغيير طرق التجارة القديمة موجهين إياها إلى الموانئ. وهو ما سمح لهم بمزيد من الأمان ويتسرع الحركة؛ عبر استخدام السفن الحديثة. ورغم أن الاستعمار رفع شعار تحرير العبيد عبر تشجيع هجرتهم إلى التجمعات الحضرية التي يديرها ممثلوه سواء في السنغال (عاصمة إفريقيا الغربية) أو في موريتانيا، غير أن الأمر لم يدفع إلى وقف ممارسة العبودية خارج العواصم الكبرى، حيث كانت الأرياف تضم غالبية سكان البلاد. إلا أن موجات الجفاف المتلاحقة، خصوصا مع نهاية ستينات القرن العشرين تسببت في نفوق المواشي ووقف الزراعة؛ ما أدى إلى نزوح جماعي لأغلب سكان البلد: يتساوى في ذلك العبيد والأسايد.

وفي مختلف عواصم الوطن (خصوصا انواكشوط وناواذيبو) عانى العبيد السابقون الأمرين. ورغم أن هؤلاء هم السواعد التي تحملت أصعب المشاق في أعمال الزراعة والرعي والخدمة المنزلية إلا أنه لم يكن لدى أغلبهم رأس مال لممارسة التجارة ولا مهارات مهنية تمكنه من كسب قوته ولا مؤازرة اجتماعية من طرف الأقارب.

كانت هناك مجموعة من الشباب منحدر من الأرقاء السابقين ألمها واقع هؤلاء وكان البعض من أفرادها قد عرف العبودية عن قرب، فبادروا - تحت رئاسة المناضل التاريخي، مسعود ولد بلخير، بتأسيس حركة الحر يوم ٠٥ مارس ١٩٧٨ وكان هدفها الرئيس: تحرير العبيد من نير العبودية.

كان على هؤلاء أن يواجهوا - ككل المناضلين - السجن والتنكيل والتعذيب. في ١٩٨٠ تعرض بعضهم لأول محاكمة لأعضاء حركة الحر بروسو (عاصمة اترارزة، محاذية للسنغال)، وكان من بين المعتقلين سيدتان.

وقد دفع نضال حركة الحر العسكريين الحاكمين إلى سن قانون ١٩٨١ المجرم للرق. إلا أن تأثير هذا القانون كان محدودا في واقع

من التمازج الاجتماعي بين مختلف المكونات الاجتماعية - رغم أن هذه الحرفة لا علاقة لها بالأصل الاجتماعي للصانع ورغم أن الشرع أقيم للفضل معيارا مغايرا: هو التقوى، وليس النسب. هذه الصورة السلبية لم تفت على هؤلاء فبادرت مجموعات منهم بحركات، كان أبرزها سنة ٢٠٠٩. ولا زال هذا الحراك يتفاعل من خلال مختلف أشكال الاحتجاج في سبيل تغيير الصورة السلبية للصانع بإيفائه حقه الكامل.

حركة المشعل الإفريقي / افلام: تأسست هذه الحركة سنة ١٩٨٦، هدفها «رفع الظلم الواقع على الزوج الموريتانيين». وقد جاء ظهورها في سياق الأحداث التي وقعت إثر ما وصفه نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيد احمد ولد الطابع بمحاولة انقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الزوج. وقد تعقد الأمر بعد الأحداث المأساوية التي وقعت سنة ١٩٨٩ في موريتانيا والسنغال، والتي - للأسف - تضرر منها رعايا البلدين، بشكل كبير.

وعلى إثرها تم تهجير آلاف الموريتانيين الزوج إلى السنغال. وخلال سنوات متتالية تمت محاولات لحلحلة الملف، بعضها في أثناء حكم الرئيس معاوية ولد الطابع. كما عمل الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله على حل الموضوع تحت رعاية دولية، حيث تم فتح المجال أمام جميع الراغبين في العودة إلى الوطن. وتم تنظيم رحلات عبور إلى الجانب الموريتاني من الحدود مع الجارة السنغال.

ورغم ذلك فإن هناك بعض التنظيمات التي تعتبر أن الحكومات المتعاقبة لم تف بكامل تعهداتها في مجال استعادة الممتلكات المفقودة ودمج الموظفين العائدين. ومنذ ٢٠١٣ بدأت حركة افلام تتجه صوب ترخيص حزب سياسي ومواصلة نضالها بشكل سلمي داخل الوطن. وقد رفضت الحكومة حينئذ الترخيص للحزب بسبب تركيبته التي لا تضم إلا مكونا اجتماعيا واحدا. وهو ما تحرمه القوانين والأنظمة المعمول بها في موريتانيا.

حراك إيكاون: إيكاون هي فئة الفنانين والمطربين وهي مهنة يتوارثها المعنيون أبا عن جد. وقد كان لهذه المجموعة مكانة كبيرة في صدارة المجالس والتغني بالأمجاد والطرب. إلا أن منتسبيها الآن يشكون ضعف اهتمام المجتمع بهم ومنافستهم من غير المنحدرين من وسط فني أصيل.

حراك الربيع العربي بموريتانيا

الأمن بكل ما أوتيت من «قوة» لمنع تمركز الحركة في نقطة واحدة، ذات موقع استراتيجي: بين الأسواق والبنوك والوزارات وغير بعيد من كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

كانت التعبئة تتم أساسا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تقوم منسقية الحركة بتحديد موعد اللقاء وتطلب من المشاركين نشر البلاغ بين مجموعات الأصدقاء والنوادي والجمعيات والمنظمات. ونظرا لتوفر تغطية انترنت مقبولة فإن الحشد كان يجري بسرعة. كان للاحتجاج شعارات موحدة، عبر الانترنت والملصقات واللافتات. ومع الوقت أخذت الحركة تنتشعب إلى حركات عدة: مثل «مان شاري كزوال» (أي أمتنع عن شراء الكزوال) وكذا المجموعات ذات الطابع الشرائحي والإثني: الصناع التقليديون، الفنانون (إيكاون) «ولا تمس جنسيتي» (روادها من المكونات الزنجية).

بالإضافة إلى النجاح في منع احتلال الساحة المركزية من طرف المحتجين استطاعت الحكومة التواصل مع كثير من الشباب الناشطين في قيادة الحراك. وقد أثر الأمر في شل الخيط الناظم للحركة. وفي هذا السياق قامت الحكومة ببعض من التعيينات بين صفوف من استجابوا لمحاولاتها المغربية. تمكنت السلطة حينئذ من إغراء واستمالة عدة ناشطين وكان لحدثها عهد السلطة بالحكم دور رمزي مهم، فوجود نظام مر عليه بالكاد أربع سنوات ساعد في حلحلة الوضع لصالح السلطة الحاكمة إذ حد من قوة الاحتجاج - خلافا لما عليه حال الدول العربية الأخرى، التي تحكمها سلط مر عليها في الحكم عشرات السنين. وساعد في ذلك كون الحكم الجديد يعتبر نفسه جادا في سبيل تحقيق نفس الشعارات التي يرفعها المحتجون: من قبيل محاربة الفساد وإنصاف المهمشين وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وتشغيل اليد العاملة، إلخ.

* التشبيك:

تعتبر حركة ٢٥ فبراير منصة كبيرة انصهرت فيها مختلف الحركات والتيارات والتنظيمات المدنية السابقة. وهذا هو ما أعطاها زخما كبيرا وقدرة فائقة على التعبئة والاكنتاب. إلا أن ضعف الروابط الموجودة بين مختلف الاتجاهات وتعدد المطالب وعدم التطابق بينها، أحيانا، وكون المنتسبين لم يجدوا الوقت الكافي لبلورة أطروحات ناضجة ومقتعة وموحدة، وغيرها من العوامل، جعلت هذه الحركة تجد صعوبة في سوس وقيادة مركب يسير في أمواج متلاطمة. ورغم ذلك نجحت الحركة في إيقاد جذوة الاحتجاج والذي سيأخذ بعد ذلك مراكب عديدة؛ لا تزال ترفع شعارات جوهرية وقوية لدرجة أن كل سلطة جديدة تمتطي - خلال الحملة الانتخابية - نفس المطالب؛ للحصول على شرعية وتزكية الناخبين.

انضمت مختلف المجموعات المطلوبة في حراك عرف باسم شباب ٢٥ فبراير. ومن أهم المجموعات المنضوية تحت هذا الحراك:

- شباب يريد الإصلاح
- موريتانيون لطرد العسكر
- ساكت لاش؟
- ديكاج عزيز
- معا لإسقاط عزيز

لم تختلف مطالب هذا الحراك عن نظرائه في بقية دول الوطن العربي؛ حيث رفع شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد والمساواة ودعم الفئات المهمشة والمحرومة وضمان مختلف الحقوق والتنمية المستدامة وإصلاح العدالة. وإذا كان الحراك المدني في موريتانيا (خصوصا مع الربيع العربي) الحديث قد طبعته الحركات الشبابية الاحتجاجية العنوية - على غرار بقية الدول العربية، فإن هذه الحركات قد تميزت حينها بقدرة كبيرة على الحشد وخفة في الحركة: حيث استعملت مختلف منصات التواصل الاجتماعي المتوفرة (فيسبوك وتويتر والواتساب...).

لم يكن لهذه الحركات في الأصل تنظيمات ولا مقرات. إلا أن طبيعة المشاركين فيها: الشباب في مقتبل العمر وحملة الشهادات وأيضا فعالية الوسائل التي بين أيديهم (شبكات التواصل)، جعلت حركتهم ذات قدرة هائلة على التأثير وعلى الانتشار. أما منظمات المجتمع المدني التقليدية، سواء كانت جمعيات أو شبكات فقد حاولت المشاركة مستفيدة في بعض الأحيان من دعم الأذرع الشبابية لأحزاب المعارضة الفاعلة (تكتل القوى الديمقراطية، التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، اتحاد قوى التقدم...).

كما ساهمت نقابات العمال في الحراك المذكور محاولة تحقيق مطالبها التقليدية، التي تملأ لافتات فاتح مايو كل عام: التشغيل، رفع الأجور، التغطية الصحية، إلخ. أما الأحزاب السياسية فقد كان همها الأساس دعم الحركات الشبابية، عبر تفعيل دور الهيئات الشبابية التابعة لكل حزب، بالإضافة إلى محاولة توجيه واستغلال الحراك؛ من خلال تقديم الإرشاد والإسناد، بشكل عام.

* ديناميات الاحتجاج والتفاعل مع السلطة

زاوجت هذه الحركة بين المسيرة والمهرجان واستخدمت في الترويج لخطابها النثر والشعر، بصنفيه: الشعبي والفصيح. وحاول المحتجون في البداية احتلال الساحة الواقعة وسط العاصمة (بلوكات). وكان لهذه الساحة رمزية كبيرة عند المحتجين. فهي قد أخلت إثر تحطيم المباني القديمة التي احتضنتها مع قيام الدولة الموريتانية الحديثة، أيام الاستقلال (٢٨ نوفمبر ١٩٦٠). حُطمت المباني المذكورة لإخلاء الأراضي لصالح «مستثمرين» يُتهمون بأن لديهم صلات ما بالرئيس السابق: محمد ولد عبد العزيز. وقد ذكر حينها أن هذه الصفقات شابها الكثير من الفساد وعدم الشفافية. ونظرا لتنامي الحراك وكثرة الشباب المشاركين فقد عملت قوى

لمحة تاريخية عن المجتمع المدني في موريتانيا ودوره

الأقل ظاهرياً، خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات خاصة لدى النساء، فمعظم مكونات المجتمع المدني كانت عبارة عن تعاونيات نسوية تعمل في الزراعة والصناعة التقليدية والحرف النسوية دون إن تلامس واقع الحياة أو أن ترتمي في أحضان وزارة الداخلية التي هي وحدها من يملك سلطة الترخيص لهذه الجمعيات. أما التعاونيات فكانت أقل درجة وتحصل على تراخيصها من وزارة التنمية الريفية أو التجارة والصناعة التقليدية أو المرأة ولا تتعدى أنشطتها زراعة الخضروات والنسيج والمساهمة في الحملات والورشات والمعارض المحلية والجهوية. لقد مثلت تلك المرحلة نوعاً من التكوين والتدريب لهذه التعاونيات مكنتها من تغيير عقليات أصحابها وانتقلت من طور التعاونيات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والصحافة وحرية التعبير النسبية خلال فترة ما بعد مؤتمر لابلول سنة ١٩٩٠.

ثم شهدت البلاد فترة من الانفتاح الديمقراطي الذي أسس له دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١. إلا أن ذلك لم يكن تعبيراً عن إرادة السلطة الحاكمة ولم يأت نتيجة لنضالات سياسية، وإنما كان نتيجة الضغوط الخارجية التي تعرض لها النظام آنذاك بعد أحداث ٨٩، وجعلته يقدم على إصدار دستور جديد، يؤسس لنظام ديمقراطي تعددي، ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويؤمن الحقوق الأساسية للمواطنين. ولتلك الأسباب ظل المشهد، بصفة عامة، ضبابياً وكان التحسن على مستوى البيئة السياسية للمجتمع المدني مرتبكاً وضعيفاً. ومع ذلك بدأ ظهور بعض التنظيمات التي شكلت فيما بعد نواة لمنظمات المجتمع المدني مثل: النوادي الثقافية والتعاونيات النسوية التي تعمل في بعض المجالات الحرفية، ولا تتعدى أنشطتها زراعة الخضروات والنسيج وبعض الصناعات التقليدية، والمساهمة في الحملات والورشات والمعارض المحلية والجهوية.

تحصل هذه النوادي والتعاونيات على تراخيصها من وزارات الثقافة والتنمية الريفية والتجارة والصناعة التقليدية ووزارة المرأة آنذاك. وقد مثلت تلك المرحلة نوعاً من التكوين والتدريب لهذه التعاونيات مكن من تغيير عقليات أصحابها، لتنتقل من طور التعاونيات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، التي أسس لها قانون الجمعيات الموريتاني الصادر ١٩٦٤. وعرفت هذه الفترة تضيقاً كبيراً على أصحاب المطالب الحقوقية وصلت في بعض الأحيان إلى المطاردة والاستجواب لبعض مناضليها - مثل حركتي نجدة العبيد وجبهة تحرير الأفارقة.

وبعد مصادقة الدولة الموريتانية على اتفاقية كوتونو سنة ٢٠٠٠

عرفت موريتانيا خلال العقود الثلاثة الماضية نمواً كبيراً ومتسارعاً للمجتمع المدني بجميع أصنافه، من منظمات غير حكومية، ونقابات، وتعاونيات واتحادات عمالية ورابطات قطاعية ومراكز بحثية، إلى غير ذلك من التنظيمات الجموعية، وذلك إثر الانفتاح الديمقراطي والانتقالية المتعلقة بالحريات العامة والفردية التي كفلها دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١.

إن هذه الضمانة من الدولة للحريات العامة والفردية لم تكن وحدها هي الدافع وراء هذه الطفرة الجديدة للمجتمع المدني، وإن كانت قد شكلت له الإطار القانوني أو الانطلاقة الفعلية، وإنما هناك عوامل أخرى من بينها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها التطبيع الهيكلي الذي قلص من دور الدولة كأداة للتنمية، وساهم في خصخصة المؤسسات العمومية وتقليص فرص التوظيف ليصبح قطاع المجتمع المدني قطباً للتشغيل، أو سبباً للحصول على أموال من جهة حكومية، إضافة إلى التحولات الكبيرة التي عرفها العالم بعد تسعينيات القرن الماضي، وخاصة إفريقيا التي عرفت مساراً جديداً بعد مؤتمر لابلول سنة ١٩٩٠. أضف إلى ذلك تأثير الممولين وشركاء الدولة في التنمية، الذين أصبحت التنمية التشاركية مطلباً استراتيجياً لديهم، وقد حاولوا، بأشكال متعددة، إشراك المجتمع المدني في برامج التعاون.

أدى هذا الانفتاح السياسي والحريات الجديدة إلى كشف المستور في المجتمع وإطلاق العنان للمطالب الشرائحية والطبقية والفئوية في المجتمع، كحراك لحراطين وحراك لمعلمين وغير ذلك من المطالب، كأصحاب المطالب الحقوقية الأخرى لمن ظلموا أو تضرروا جراء أفعال حكم بعينه، أضف إلى ذلك الحراك الذي عرفته فئتا الشباب والنساء والمدفوع بفعل البطالة والفقر.

وأمام هذا الواقع الجديد، ظلت مساحة الحريات المتاحة للمجتمع المدني على امتداد العقود الثلاثة تتسع وتضيق حسب طبيعة النظام الحاكم، مع تحسنها بالمقارنة مع أوضاع المجتمع المدني في الفترة ما قبل دستور ٢٠ يوليو.

يمكننا أن نميز ثلاث فترات مر بها المجتمع المدني خلال هذه العقود الثلاثة: الأولى ما بين صدور دستور ٢٠ يوليو إلى غاية ٢٠٠٥ والثانية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ والوضع الحالي للمجتمع المدني ٢٠٠٩-٢٠١٩.

الفترة الأولى: ١٩٩١-٢٠٠٥

مثل الحراك المجتمعي المتمثل في المجتمع المدني بمختلف مكوناته فرصة تاريخية لملء الفراغ ووسيلة لمحاربة البطالة، على

الفترة الثانية: ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨

إن إطلاق المسار الوطني لمحاربة الفقر كان سبيلا إلى بروز ديناميكية جديدة للتشاور بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وكان أول إشراف فعلي للمجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات التنموية. جاءت هذه الخطوة مدعومة بأخرى لا تقل عنها أهمية وهي مصادقة الدولة على اتفاقية كوتونو التي عززت مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في التنمية، بل كرست منهجية المشاركة كمبدأ أساسي للتنمية وجلب الأموال^٢. إلا أن هذه الاتفاقية لا تضع آليات محددة لتنظيم الشراكة وإنما تنص على مبادئ عامة مخولة لكل دولة حرية اتخاذ الإجراءات المناسبة لها والقادرة على تطبيقها، إلا أنه بعد توقيعها يكون الإطار العام لمشاركة هذه المنظمات قد اكتمل.

بفضل هذه الاتفاقية وجدت منظمات المجتمع المدني الاعتراف لها بالمشاركة في جميع سياسات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، وكأحد العناصر الأساسية في تنفيذ ومتابعة وتقويم هذا الإطار. وبما أن هذا المسار هو أول نشاط وطني يمثل المحاولة الأولى للحكومة من أجل إشراك المجتمع المدني بصفة منسقة في المسار التنموي للدولة، فإنه كذلك قد أتاح لها عدة فرص، تمثلت في بروز برامج ومشاريع جديدة يساهم تنفيذها في مكافحة الفقر، على سبيل المثال البرنامج الوطني لمحاربة السيدا وغيره من البرامج في مجال الصحة بصفة خاصة. حيث تم التشاور مع المجتمع المدني في إعداد استراتيجياتها. ظل الطابع النظري لهذا التشاور هو السائد، واقتصرت تدخلات المجتمع المدني على تنظيم أنشطة تكوينية وتحسيسية، قيم بها من طرف بعض المنظمات، كما كانت العلاقات خاصة وزبائنية؛ في ما يتعلق بترشيح المنظمات التي تسند إليها بعض المهام.

ظلت تلك الأمور على حالها حتى جاء انقلاب ٢٠٠٥، وأعلن المجلس العسكري الحاكم عن بدء ما سمي بالفترة الانتقالية وفتح آفاق جديدة من الحريات، ليشهد المجتمع المدني دورا جديدا ومشاركة فعلية حيث شارك في الملتقى المنظم حول الحكم الرشيد، الذي من بين أهدافه صياغة جدول أولويات المرحلة الانتقالية وإعادة تأسيس الحكم الرشيد من منظور المجتمع المدني والشروع في حوار مع القيادات السياسية حول أولويات الحكم والاستراتيجيات الضرورية لتطبيقها، وكذلك تحديد آليات المتابعة التي تسمح بإشراك المجتمع المدني في مسار إعادة تأسيس الحكم الرشيد في موريتانيا واعتماد إطار قانوني يسمح للمجتمع المدني بالمشاركة السياسية وترقية مساحات الحوار والتشاور الفعال بين الدولة والمجتمع المدني حول قضايا التنمية والحكم الرشيد وذلك على المستويين المركزي والجهوي.

ميلادية، وإصدار القانون رقم ٢٠٠١-٠٢ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠١، والمرسوم رقم ٢٠٠١-٠٣٧ بتاريخ ٠٣ فبراير ٢٠٠١، تم إدراج مكونة جديدة لدعم إصلاح المجتمع المدني وتعزيز قدراته، في برنامج الإرشاد الوطني (PIN) ٢٠٠٧-٢٠٠١ لموريتانيا في إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية، بهدف توطيد الديمقراطية وسيادة القانون ومساعدة المجتمع المدني ليصبح شريكا فعالا في الحياة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. تزامن إصدار القوانين المذكورة والمصادقة على اتفاقية كوتونو مع إطلاق الحكومة لمسار إعداد استراتيجية تنموية أطلق عليها (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر)، دعيت للمشاركة فيها إلى جانب الإدارة المجموعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية المهنية (أرباب العمل والنقابات) ومنظمات المجتمع المدني وجامعيون وعدد كبير من الشخصيات المصادر الأخرى^١.

مكَّنت الإجراءات الأخيرة موريتانيا من مواكبة النهج العالمي الساعي لإعادة الاعتبار للمجتمع المدني كشريك في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية: توطيد الاستقرار، محاربة الفقر، تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، تعزيز حقوق الإنسان. فكان لذلك بعض الأثر الإيجابي على المجتمع المدني، من حيث التزايد في الأعداد والتنوع، فيما ظلت المشاركة والتشاور في مستوى ضعيف، وفي أغلب الأحيان شكلية ولا تتعدى الحضور، وذكرها في وسائل الإعلام الرسمية، دون أن ترقى إلى ما يتطلع إليه المجتمع المدني من شراكة فعلية وفعالة، كما صاحب هذا الانفتاح والحصول على التراخيص كثير من التساهل واكتنفة الغموض. ذلك أن كل الأسر والقبائل والولايات والأعراق والفئات الاجتماعية والمهنية حصلت على نصيبها من الرخص التي تمثل سندات اعتراف من شأنها تسهيل النفاذ إلى الامتيازات لاسيما ما كان منها ذا طابع مادي أو معنوي.

وعلى كل حال أصبحت موريتانيا تتوفر على مجتمعها المدني على غرار ما هو موجود في غيرها من البلدان، وهذا المجتمع المدني متنوع ومتعدد يضم في أكنافه منظمات وشبكات فاعلة في مجال التنمية، استطاعت أن تجد موطأ قدم وتكسب صيتا كبيرا وتعمل على إعداد برامج عمل وربط علاقات شراكة مع الممولين والقيام بنشاطات في مجالات متعددة، وهناك منظمات لا تزال دون ذلك بكثير وتمثل السواد الأعظم من منظمات المجتمع المدني. ومن أبرز التنظيمات في تلك الفترة، منتدى منظمات المجتمع المدني الذي أنشئ عام ١٩٩٩ وألحق بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية آنذاك عن طريق إدارة التنمية الاجتماعية وكان ذلك بعد انطلاق مبادرة (انترنت في دول إفريقيا وشبكة التنمية المستدامة) من طرف برنامج الأمم المتحدة.

٢ المواد ٣ و٧ من الاتفاقية الموقعة يونيو سنة ٢٠٠٠ بين الاتحاد الأوروبي

و٧٧ دولة من إفريقيا والكاريبي والهادي للاعتراف بالدور الأساسي للفاعلين غير الحكوميين في التنمية بجانب الحكومة وتكريس وتطوير الديمقراطية

١ مدخل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المنشورة في الرابط التالي:

<http://www.mauritania.mr/index.php>

والمجتمع المدني والسوق: هل سيكون المجتمع المدني الناشئ - وهو أحد مرتكزات هذا النموذج في بلادنا - قادراً، في المستقبل القريب، على رفع التحديات الكبرى التي تواجهه، حتى يصبح شريكا إيجابيا في إطار عملية شاملة للانتقال نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة يتم التشاور حولها بين مختلف الفاعلين في الساحة الوطنية؟

يمر المجتمع المدني بمرحلة حساسة في تاريخ تطوره، تجعله يقف على مفترق طرق حاسم. فيقدر ما يتيح له التحولات السياسية الجارية في البلاد وفي المنطقة والعالم (مثل مقاربات الشراكة الجديدة في مجال نشر الديمقراطية والحكم الرشيد وتفعيل التنمية التشاركية) فرصاً مواتية قد تسمح بإشراكه في اتخاذ القرارات لصياغة وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، بقدر ما تطرح عليه الكثير من التحديات.

ولا تزال الجمعيات في موريتانيا ينظمها القانون رقم ٠٩٨ - ٦٤ الصادر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات والمعدل بالقانون رقم ٠٠٧ - ٧٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٣. الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٤، ص ١٦٣. غير أن هذا القانون قد أصبح متجاوزاً - في نظر البعض - في ظل توقيع موريتانيا على اتفاقية كوتونو التي أدخلت مفاهيم جديدة مثل الفاعلين غير الحكوميين مما سيوسع مفهوم المجتمع المدني. الأمر الذي يحتم تأهيل البيئة التشريعية والمؤسسية للعمل الجمعي بموريتانيا ليتلاءم مع المقترضات الدستورية والالتزامات الدولية التي وقعت عليها موريتانيا (المزيد حول الاطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني في القسم التالي).

مجالات وطبيعة تدخلات المجتمع المدني اليوم

ورغم عدم المصادقة على مشروع القانون الجديد فإن العمل الجمعي ظل يحتل مكانة هامة في المجتمع. وتعرف مجالات تدخل الجمعيات توسعا يوما بعد يوم، حيث أصبح الفاعلون الجمعيون يضطلعون بمسؤوليات أساسية، كانت إلى وقت قريب حكرا على الدولة. فدور الجمعيات لم يعد كما كان في الماضي، مقتصرًا على ملء الفراغ والتنشيط، وإنما أصبحت الجمعيات أداة التغيير الاجتماعي والتنمية ومؤسسات للتحسيس والتوعية بل فضاء للتربية على المواطنة، وحقوق الإنسان ومدرسة للديمقراطية، ومجالا للتضامن والتكافل.

وإذا كانت التنمية في الماضي تعتبر من مسؤولية الدولة، فإنها اليوم تتطلب جميع أشكال التنظيم الاجتماعي، التي تمكن السكان من تحديد حاجياتهم وهيكلتها نشاطهم قصد تلبية الحاجيات، مما يتطلب وجود هيكل ومؤسسات للقيام بدور التنمية، التي تعرف اليوم باعتبارها «مسلسلا شاملا، يشمل ما هو اقتصادي واجتماعي، وثقافي وسياسي، يهدف إلى التحسين المطرد لرفاهية

أسست الفترة الانتقالية لبعض القضايا الهامة والتي انطلقت بعد انتخاب أول رئيس للدولة ينتخب بصفة ديمقراطية وشفافة، حيث قام المجتمع المدني بمراقبتها. ومن بين تلك الأمور استحداث قطاع حكومي مكلف بالمجتمع المدني (وزارة مكلفة بالعلاقات مع البرلمان وبالمجتمع المدني)، وإدارة خاصة تعنى بالعلاقات مع المجتمع المدني، وكذلك إنشاء برامج ومشاريع لدعم المجتمع المدني مثل: صندوق دعم مهنية منظمات المجتمع المدني (FAPONG)، وبرنامج دعم المجتمع المدني والحكم الرشيد الممول من طرف الاتحاد الأوروبي. فيما بادرت الوزارة الجديدة التي أنتجتها إعادة تنظيم الدولة بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٧ بتنظيم أيام تشاورية حول المجتمع المدني (٢٥-٢٦-٢٧/١٢/٢٠٠٧) في قصر المؤتمرات لتدارس الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الأخير. وقد كان من أهم مخرجاتها مسودة قانون للمجتمع المدني واستحداث إطار يضم كل الفاعلين غير الحكوميين (المنتدى الوطني للفاعلين غير الحكوميين).

لم تعمر الإصلاحات المذكورة طويلا، ويأتي انقلاب ٨ اغشت/ اغسطس ٢٠٠٨، ليضع حدا لهذه التطورات الكبيرة وليعيد الأمور إلى سابق عهدها، بشكل تطبعه الارتجالية والمحسوبية والعلاقات الخاصة وغيرها، وليس أدل على ذلك من تنظيم انتخابات منتدى الفاعلين غير الحكوميين قبل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالجمعيات، الذي قدم من طرف الوزارة نفسها ووافقت عليه المنظمات بعد التعديلات التي اقترحت من طرف ممثلي المجتمع المدني في الأيام التشاورية. وما زال مشروع القانون - حتى الآن - لم ير النور.

واقع المجتمع المدني اليوم (الفترة الحالية)

يشير مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات العامة إلى كيان مستقل عن الدولة (منظمات غير حكومية) من جهة، وعن السوق (منظمات لا تهدف للربح)، من جهة أخرى؛ بمعنى أنه يشكل فضاء يسعى للنهوض بالتنمية، وتأمين بعض الخدمات، وتلبية بعض الحاجات، والمساهمة في تطوير الاستجابات للمشاكل الاجتماعية المطروحة على المجتمعات الحديثة، مما جعله منبرا فعالا لمجابهة التحديات، وشريكا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتغيير والإصلاح المتمثلة حاليا في إنجاح التحول نحو الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتأمين المستقبل. والمجتمع المدني ليس خصما أو بديلا عن الدولة ومؤسساتها الحكومية؛ بل يمكن ان يكون شريك لها، وأداة مرنة مساعدة وفعالة في تلبية الحاجات التي تعجز الحكومات عن إشباعها.

غير أن المجتمع المدني، بهذا المعنى، ما زال حديث التجربة في موريتانيا؛ وخير تعبير عن ذلك، أنه بمناسبة انعقاد الأيام التشاورية الوطنية حول إصلاحه، بنواكشوط، أيام ٢٥ - ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧، كان السؤال الجوهرى الذي طرح نفسه آنذاك على كل مراجعة نقدية للنموذج الثلاثي للتنمية الذي تشكله الدولة

الخدمات الاجتماعية: وتتضمن خدمات رعاية وإحاطة لفائدة كل فئات المجتمع، مع إعطاء الأسرة والطفولة والشباب والمعوقين أولوية خاصة وتشمل هذه الخدمات:

- خدمات الأسرة.
- خدمات الطفولة والشباب.
- خدمات المعوقين.
- كفالة الأيتام.

خدمات الرعاية الصحية: وهي خدمات تقدم في المجال الصحي تتعلق بالصحة العامة والوقاية من الأمراض.

خدمات تنمية: اعتبارا بالدور الذي يهدف له المجتمع المدني فقد عملت الجمعيات على تقديم خدمات تنمية موجهة للمجتمع المحلي ككل وللغئات الاجتماعية الأكثر هشاشة

خدمات بيئية: تمشيا مع المفاهيم الجديدة التي برزت على الساحة العالمية والتي تحث فيها الأنشطة البيئية مكانة هامة فقد عملت الجمعيات على تقديم برامج متعلقة بالمحافظة على البيئة وحماية المحيط ومكافحة التصحر وزحف الرمال، إضافة إلى حملات النظافة والتوعية.

الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات: في هذا الإطار اهتمت منظمات المجتمع المدني وخاصة المراكز البحثية بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقية الوعي المدني بهذه الحقوق عن طريق برامج التوعية القانونية والسياسية.

ويمكن للمجتمع المدني أن يعزز دوره في العمل على تنمية المجتمع والمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تدخله في ثلاث مستويات:

- تدخل المجتمع المدني كقوة اقتراحية تقوم باقتراح الأفكار والمشاريع على الفاعلين الآخرين بحكم أنها على اتصال مباشر بالفئات المستهدفة وعلى علم باحتياجاتهم وتوقعاتهم.
- تدخل المجتمع المدني كقوة للتعبنة الاجتماعية، تعبئة الفاعلين الاجتماعيين لمناصرة القضايا الاجتماعية بصفة عامة والدفاع عن حقوق المواطنين.
- تدخل المجتمع المدني كقوة ضغط وتأثير على السياسات العامة الموجهة للمجتمع لأجل تحقيق التنمية في أبعادها المتعددة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وستكون لهذه التدخلات انعكاسات إيجابية على التنمية الاجتماعية في موريتانيا من خلال برامج التعبنة والتوعية حول العديد من القضايا المؤثرة في حياة المجتمع وهذا هو الدور الأساسي الذي ينبغي للمجتمع المدني أن يلعبه من أجل المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع.

جميع الأفراد، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والدالة في التنمية وفي التوزيع العادل للمنافع التي تنجم عنها.^٣ وبهذا أصبحت الجمعيات شريكا لا غنى عنه في سيرورة التنمية، وذلك لكونها قادرة على الوصول إلى السكان عبر برامج فعالة وملائمة لواقعهم الثقافي والاجتماعي.

ومفهوم التنمية الذي تتبناه الجمعيات اليوم، لا يتعامل مع الإنسان كوسيلة وأداة لتحقيق التنمية، بل كغاية مستهدفة من التنمية، لأن التنمية لم تعد تحصر في مجموع صفات تقنية تهدف إلى تحقيق أرقام اقتصادية ومالية قياسية، بل إن البعد الاستراتيجي للتنمية ينبغي أن يذهب في اتجاه تدعيم قدرات الأفراد في مجال اتخاذ القرار المتعلق بالشأنين العام والخاص.

ورغم ما شهده العمل الجمعي في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة من حركية وتطور ملحوظين على المستوى الكمي والنوعي، لكن ذلك لم يمنع الجمعيات من التعرض للعديد من المشاكل، التي تؤثر على إنجاز أهدافها وتنظيم أنشطتها والتنسيق مع الفاعلين الآخرين في التنمية وتتمثل هذه المشاكل في:

- ضعف التجربة والنقص في الخبرات وغياب خطط تدخل واضحة.
- تشتت الأهداف وعدم تحديد المهام بصفة دقيقة.
- اختصار العمل على الحصول على تمويل ذاتي.
- الافتقار في التكوين والتخصص في مجالات التدخل.
- غياب التنسيق والتشاور بين الجمعيات والأحزاب السياسية، وضعف التنسيق مع الجماعات والإدارات المحلية.

ورغم هذه المعوقات فإن لعمل الجمعيات في موريتانيا انعكاسات إيجابية على تنمية المجتمع المحلي، حيث ساهمت الجمعيات في التعبنة والتوعية حول العديد من المشاكل والموضوعات الحساسة والمؤثرة في حياة المجتمع، وفي تطور عقليته، بالإضافة إلى التحسيس حول دور المرأة في المجتمع ودعم مساهمتها في التنمية وتمكينها من اقتحام مجال الشغل والإنتاج.

كما استفاد المجتمع من خدمات الجمعيات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ومحو الأمية ومحاربة الفقر. وقد عملت الجمعيات على تطوير روح العمل التطوعي وترسيخ قيم التضامن والتآزر بين فئات المجتمع. وتبرز دورها في المساهمة في تنفيذ البرامج التنموية الوطنية ومساندة العمل الحكومي من خلال الأفاق التي فتحتها الدولة لإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إثر المصادقة على دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ الذي أقر الحرية الفردية والتجمعية والتعددية الحزبية. وقد عمدت جمعيات المجتمع المدني على تقديم العديد من الخدمات يمكن تصنيفها كالتالي:

٣ خليفة عادل الكواري، تنمية الضياع أم ضياع لفرص التنمية؟، محصلة

التغيرات المصاحبة للنفظ في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١

/ بيروت ١٩٩٦م، ص: ٢١.

البيئة القانونية

رغم التحسن هذا الذي طرأ على البيئة القانونية للفضاء المدني بعد دستور ٢٠ يوليو والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من

طرف الدولة الموريتانية في هذا الإطار، وإصدار جملة من المراسيم والقوانين المتعلقة بالتعاون والعض المتضمن للنظام الخاص للجمعيات التتموية والأخر المتعلق بالتجمعات ذات النفع العام، كل هذه القوانين والتشريعات على المستوى الوطني كان لها الأثر الإيجابي في تطوير وتنمية ثقافة المجتمع المدني، وهذا ما مكن المجتمع المدني الموريتاني من فتح آفاق جديدة وطرح الإشكاليات لمناقشتها مع الدولة والفاعلين الاجتماعيين. إلا أن الأمور تسير ببطء كبير وتصطدم في بعض الأوقات بمطبات كبيرة، عرقلت سيرها وفي بعض الأحيان أوقفتها مما حال دون إيجاد بيئة حقيقية للشراكة الفعلية بين الأطراف الفاعلة في مجال التنمية. لذلك تسعى منظمات المجتمع المدني إلى سن قانون جديد للمجتمع المدني يتضمن قواعد تعترف باستقلاليتها وبالذور الذي تقوم به في المجتمع وتمكينها من العمل بقدر أكبر من النجاعة وبقواعد مرنة وشفافة. هذه هي البيئة القانونية التمكينية التي يسعى المجتمع المدني إلى تحقيقها لتضمن قيامه بمجموعة واسعة من الأدوار والمهام بما في ذلك الدخول في شراكة مع الحكومة في تصور ومتابعة وتنفيذ السياسة العمومية؛ من أجل السير على درب التغيير الاجتماعي.

بعد صدور دستور ٢٠ يوليو فتح الباب للتسجيل مع بعض الصعوبات أحيانا لبعض المنظمات، فشكلت تراخيص المجتمع المدني قفزة كبيرة. فيما يلاحظ أن الكثير من هذه التنظيمات الجديدة قادها نساء أو أفراد من طبقة لحراطين والأرقاء السابقين، أو الزوج الأفارقة، إضافة إلى ظهور روابط واتحادات للحرفيين، ما يعني استفادة الفئات التي كانت مغيبة من المشهد العام. وحسب مصادر وزارة الداخلية واللامركزية ٢٠١٦ بلغ تعداد المنظمات المسجلة لدى وزارة الداخلية ٨٩٧٥ منظمة مسجلة لديها ترخيص من الوزارة، سجل منها ١٠٢٤ في سنة ٢٠٠٨ ليبدأ العد بالإنخفاض بعد انقلاب أعشت ٢٠٠٨ الذي أطاح بالرئيس المنتخب، ويشير تقرير الخبير اسلم ولد عبد القادر إلى التناقص الذي حصل في التراخيص بعد انقلاب ٢٠٠٨،

عدد المنظمات المسجلة	سنة التسجيل
١١٠٦	٢٠٠٨
٤٤٩	٢٠٠٩
٤٦٢	٢٠١٠
٣٧١	٢٠١١
٤١٥	٢٠١٢
٢٤٨	٢٠١٣
١٨٣	٢٠١٤
٢٣٦	٢٠١٥

رغم هذه التراخيص والانفتاح على المجتمع المدني والتنوع الكبير الذي عرفه وهامش الحريات الذي يتمتع به، لم يخل الفضاء المدني من مضايقات وفرض بعض القيود على نشاط بعض الجمعيات المرخصة أصلا والحركات الاجتماعية غير المرخصة في الأصل. يتم ذلك باشتراط الإذن من حاكم الجهة كشرط لإقامة النشاط، ووضع بعض العراقيل كتقديم برنامج النشاط وحتى عن أسماء المتدخلين والمدعويين، فعندما يظهر أن هذه المنظمات تعبر عن وجهات نظر معارضة للحكومة، مثلاً في مجال تكريس حقوق الإنسان والديمقراطية وشفافية الانتخابات والحكم الرشيد فإنها تتعرض إلى قيود وتضييقات أكثر ويتم في بعض الأحيان توقيف أنشطتها، على عكس المنظمات التي تركز على العمل

حرية تكوين الجمعيات وعملها

كفل دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية في بابه الأول، مجموعة من الحريات من بينها الحق في إنشاء الجمعيات، المادة العاشرة (حرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها، حرية الرأي، حرية التفكير، حرية التعبير، حرية الاجتماع، حرية الإبداع الفكري والفني والعلمي)؛ إلا أن قانون الجمعيات ظل جامدا ولم يواكب الدور الذي أصبح المجتمع المدني يلعبه والتحولت الكبيرة التي طرأت على المجتمع، فلا يزال قانون ٠٩٨/٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٩، هو القانون الناظم للجمعيات، رغم تقادمه بفعل الزمن وتطور الأحداث.

وينتقد هذا القانون بسبب سماحه لوزير الداخلية والجمعيات برفض إعطاء تصريح للجمعيات للعمل بشكل قانوني وذلك لأسباب غير واضحة قد تندرج تحت حجة «المساس بوحدة التراب الوطني» أو إمكانية حلها في حال «القيام دعائية معادية للوطن» أو ان كانت «تتال من مصداقية الدولة» (المادتان ٣ و ٤ من قانون عام ١٩٦٤). وتعكف الحكومة، بالتعاون مع صندوق

٥ لا توجد إحصائيات موثقة قبل ٢٠٠٨، لدى وزارة الداخلية، وهي الجهة التي تصدر التراخيص.

٦ http://eeas.europa.eu/archives/delegations/mauritania/cartographie-sc_ar.pdf-20160910/documents/eu_mauritania

٤ الفقرات ٣، ٤، ٥، ٦، ٨ من المادة ١٠، دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الخيرى وأنشطة الرعاية الاجتماعية.

علاقة المجتمع المدني بالدولة

يشهد المجتمع المدني تواملا مع بعض المؤسسات في الدولة إلا انه من الملاحظ أن هذا التواصل لا يزال دون المطلوب وبدون تفاعل، في حين لا تزال أبواب إدارات أخرى موصدة أمام المجتمع المدني نتيجة لغياب قانون ينظم تلك العلاقة، لتظل خاضعة لمزاج المسؤول عن هذه الدائرة أو تلك ونظرتة للمجتمع المدني. ولا زال من بين المسؤولين من يزعه وجود المجتمع المدني، رغم كونه من أهم داعمي سياسات التنمية الوطنية في الوقت الراهن، ومن الأمثلة على ذلك «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» التي تشاورت الحكومة مع بعض منظمات المجتمع المدني في رسمها، وأشركتها في لجان متابعة تنفيذها.

ويعتبر تمثيل المجتمع المدني في مختلف الهيئات العمومية أمرا مستحدثا محكما في جله بعوامل أهمها العلاقات الشخصية والعلاقة مع السلطة، ثم الحضور الدائم، التخصص، العلاقة بمنظمات الأمم المتحدة، العلاقات بالمولين، الحصول على المعلومات والنفاد لها، الخ.

الولوج إلى المعلومات

لم تسن الحكومة الموريتانية حتى الآن قانونا متعلقا بحق الوصول إلى المعلومات. إلا أنه توجد مواقع حكومية تمكن منظمات المجتمع المدني من الحصول على المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بالصفقات العمومية والصناعات الاستخراجية.

فعالية منظمات المجتمع المدني

مشاريعها بفعالية وبكلفة قليلة، مع الحرص على تفعيل المشاركة مع المستفيدين.

المجال الثالث: يتعلق بتطوير وتنمية الموارد البشرية العاملة والمتنوعة في هذا القطاع وهذه الكفاءة المؤسسية تستدعي العمل على:

1. ترسيخ مفهوم العمل الجماعي وبناء آليات لمشاركة المستفيدين والأعضاء، والعاملين في صنع القرار وتوفير التدريب المستمر لهم.
2. الديمقراطية في التمثيل والانتخاب، والمداورة في الحكم وفي وجود نظام داخلي متطور.
3. تبني الديمقراطية في جميع أعمال الجمعية، والمحافظة على التوازن بين مهنية عمل الجمعية، والإبقاء على العنصر التطوعي وروحته.

رابعاً: التمويل الذاتي: إن مسألة التمويل المستدام من أهم المشاكل التي تعاني منها الجمعيات، والتي تطرح تحدياً مستمراً، إن اعتمادها شبه المطلق على التمويل الخارجي يجعلها رهينة هذا التمويل ويهدد بالطبع استمرارها وبقائها. فالجهات المانحة تقدم مساعدات سخية للمنظمات المحلية، ولكنها في الغالب بشروط مجحفة. على سبيل المثال، لا يستفيد من عون الاتحاد الأوروبي إلا المنظمات ذات الخبرة العالية أو التجارب الطويلة. لذا يلزم المنظمات المحلية أن تدخل في شراكات مع منظمات أجنبية متمرسية في المجال. ورغم أن هناك بنود تحكم الشراكة بين الجهات المانحة والحكومة من شأنها خلق بيئة مواتية لاستفادة منظمات المجتمع المدني من المساعدات الضرورية. لكن المشكلة تكمن في المشاركة في التصور والتنفيذ والمتابعة.

لذلك يتطلب تعزيز قدرة الجمعيات على التمويل الذاتي جهداً كبيراً، ويستدعي بالطبع تعزيز وتطوير العلاقة مع المجتمعات المحلية، لتعزيز المساهمة المحلية في البرامج والأنشطة. وهنا تطرح أهمية بلورة نماذج متعددة للتعاون ما بين الأجهزة الحكومية والقطاع غير الحكومي مستندة إلى مبدأ «الشراكة الكاملة»، أي العمل على أن تنظر الأجهزة الحكومية إلى الجمعيات غير الحكومية كشريك تنموي كامل له الحق في المشاركة في تحديد الاحتياجات ووضع الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ كما يستدعي أيضاً النظر في علاقة شراكة جادة مع القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في التنمية.

خامساً: مسألة المشاركة في الشأن العام والعمل على ترقية المواطنة والحس المدني: من التحديات التي تواجه الجمعيات غير الحكومية، العمل على تفعيل المواطنة والحس المدني لدى الأعضاء والمتطوعين والمستفيدين والعمل على تجاوز الولاءات

إن عملية التنمية الفعلية والمستدامة تتطلب مشاركة الناس والمجتمعات في هذه العملية وتحتاج هذه المشاركة إلى أطر وتنظيمات وآليات، الأمر الذي يعزز أهمية وجود جمعيات، فاعلة ونشطة يقوم الناس من خلالها بتنظيم أنفسهم طوعاً وبغية المساهمة في تطوير مجتمعهم وطرح أفكارهم، والمطالبة بالمشاريع التي تناسبهم. ولكي تنجح الجمعيات بالقيام بالأدوار الأساسية المطلوبة منها ولكي تطور فاعلية تدخلاتها التنموية، لا بد أن تواجه التحديات العديدة التي تعترضها، ومنها:

أولاً: مسألة شرعية القطاع: إن شرعية تواجد أي جمعية أو منظمة غير حكومية يرتبط بدون شك باعتراف الحكومة بها، وبحرية تأسيسها، مما يستدعي وجود إطار قانوني ملائم يحمي استقلالها ويدعم جهودها. إلا أن الشرعية الأساسية يجب أن ترتبط بمدى فاعلية هذه الجمعية أو تلك داخل المجتمع المحلي التي تعمل من أجله وله. وشرعية هذه الجمعيات قائمة ومستندة من الناس الذين تمثلهم، وبالتالي فالشرعية الشعبية هي الأساس، ولا شك أن الشرعية الشعبية تشكل حافزاً يولد بدوره تعاوناً من المجتمع يسهل من إنجازات الجمعيات.

ثانياً: مسألة استقلالية الجمعيات غير الحكومية: هذه الاستقلالية تتعلق بمستويين أساسيين:

- المستوى الأول: يتعلق باستقلالية رسالة الجمعية ورؤيتها وأهدافها، المستندة أساساً إلى حق القطاع غير الحكومي في تحديد أهدافه ورؤيته بناء على مصالح المجتمعات واحتياجاتهم دون تدخل السلطات أو الممول.
- المستوى الثاني: يتعلق باستقلالية الجمعية الإدارية والتنظيمية، أي عدم تدخل الأجهزة الحكومية، أو المؤسسات الممولة في آليات صنع القرار في هذه الجمعية.

ثالثاً: الكفاءات المؤسسية والإدارة الفعالة: من المشاكل التي تعاني منها العديد من الجمعيات غير الحكومية هي قصر النظر في الرؤية والأهداف والارتجال في تنفيذ البرامج والضعف في الإدارة، مما يضعها أمام تحدٍّ كبير وهو تطوير البناء المؤسسي في ثلاثة مجالات أساسية ومترابطة.

المجال الأول: يتعلق بمسائل الحكم الرشيد وخاصة ضمان وجود رؤية واضحة للجمعية متفق عليها، إضافة إلى آليات شفافة وواضحة لصنع القرار وللرقابة والمحاسبة لأن إرساء مبدأ الديمقراطية، ومبدأ سيادة الحق والقانون ضروريان وحاسمان لأي تطور جدي للجمعيات.

المجال الثاني: يتعلق بتطوير تحسين الكفاءة الإدارية والفنية للجمعيات، بحيث تصبح مؤسسة مهنية فاعلة، قادرة على إدارة

الضيقة، والدخول إلى المجال العام بالارتكاز إلى القيم والمصالح المشتركة لدى المجتمع. إن تفعيل الرأسمال الاجتماعي، أي قدرة الناس على التعاون مع بعضهم البعض، والعلاقة التفاعلية مع المجتمع، قضايا أساسية في حياة المجتمع المدني، وفعالية تعتمد بالدرجة الأولى على درجة الوعي والالتزام ونوعية المشاركة ومدى تحمل المسؤولية لدى الأعضاء والمتطوعين والمستفيدين. فالمطلوب هو إرساء ثقافة الحوار والتداول بين المواطنين المنخرطين في عمل هذه الجمعيات مما ينعكس على سلوكهم ومواقفهم في الحياة العامة.

سادسا: مسألة المشاركة في رسم السياسات العامة: من الأدوار الجديدة المنتظرة من الجمعيات غير الحكومية، دور فعال في التأثير على رسم السياسات العامة، وهذا يتطلب العمل على تعزيز وتمكين العديد من القدرات، خصوصا القدرة على تشخيص المشاكل، وتحديد الاحتياجات، وابتكار الحلول والعمل على إيصال هذه القضايا إلى مواقع صنع القرار عبر المنتخبين لإدراجها في السياسات الحكومية.

سابعا: تعزيز وتفعيل التنسيق والتعاون بين الجمعيات: يقودنا ما سبق إلى التأكيد على أن أي استراتيجية مستقبلية ينبغي أن يكون أحد أركانها تطوير أسس التشبيك والتنسيق وتبادل الخبرات في ما بين الجمعيات غير الحكومية. فالعالم يتجه نحو صيغ تنظيمية تعكس التعاون المشترك بما يحقق المصالح والمنفعة الجماعية، والمنهج الفردي في العمل لن يحقق فعالية لهذه التنظيمات.

إن هناك صيغا مطروحة للتنسيق والتعاون المشترك بين الجمعيات غير الحكومية، لعل أكثرها فاعلية هو أسلوب الشبكات الذي يجمع منظمات نوعية أو منظمات إقليمية (تنشط في منطقة محددة أو مجال معين)، ومن خلال هذا الأسلوب تتحقق منافع مشتركة لمختلف الأطراف ويتم تبني مشروعات مشتركة يساهم فيها كل طرف (تمويل، خبرة فنية، الخ...). وهناك صيغة أخرى للتعاون والتنسيق تم من خلال تأسيس جمعية «أم» مساندة لكل الجمعيات التي تنطوي في عضويتها. فالمطلوب اليوم هو تنسيق فاعل مستند إلى رؤية واضحة لمسألة التشبيك، إلى قواعد ممارسة مشتركة ومقبولة من الجميع. وانطلاقا من هكذا تنسيق وتفاعل، يمكن للجمعيات أن تلعب دور الشريك القوي للحكومات للمساهمة فعليا في رسم السياسات التنموية والمشاركة في تنفيذها وتقييمها.

دعم المؤسسات الدولية والإقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

المصالح الوطنية الموريتانية والمجتمع المدني. ومن بين أهم الممولين نستطيع أن نذكر (الممولين الأوروبيين، الآسيويين، الأمريكان، الممولين الموضوعاتيين، الممولين البنين، ببرامج الأمم المتحدة، المنصات العالمية، إضافة إلى منصات التمويل الدينية والأيدولوجية).

أنواع التمويل: وتتنوع وتعدد التمويلات حسب الفرص وحسب الأولويات العالمية المتجددة والتي تتعلق في جزء كبير منها بمسطرة التطور العالمي المتغير - أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة - كما ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات الدول والبرامج والمنصات وحتى الأولويات والأجندات السياسية لكل هيئة ومنظمة ودولة، لذلك نذكر بعضها وبصفة غير حصرية على سبيل المثال: (تمويلات مفتوحة أمام الشبكات وأخرى أمام المنظمات، تمويلات موجهة، تمويلات مشروطة، تمويلات سياسية، تمويلات بحثية تمويلات البيئة، الخ.

موضوعات التمويل وأهدافه: على غرار المجتمع المدني العربي يستفيد المجتمع المدني الموريتاني من العديد من فرص التمويل الرسمي والاعتيادي ومن الدعم السنوي المتعلق بتعزيز القدرات والتمثيل في مختلف الأنشطة. ثم ان هنالك التمويلات المختلطة والموضوعاتية التي تتعلق أساسا بتمويلات مختلطة تشمل تمكين المجتمع المدني وتعزيز القدرات والتحرر والديمقراطية بحقوق الإنسان، أهداف التنمية المستدامة، الصحة والتعليم والتشغيل، تمويلات محاربة الفساد والرشوة، تمويلات محاربة المخدرات، تمويلات التغييرات المناخية، تمويلات تمكين ومأسسة المجتمع المدني الخ.

عموما يمكننا القول ان الآليات والضمانات المتاحة لتأمين تمويل عمومي مخصص للمجتمع المدني يضمن من خلاله حضورا فاعلا في الساحة التنموية وتحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠ وتمكين المجتمع المدني الموريتاني لا يزال بعيد المنال من حيث البيئة المؤسسية والتشريعية والشفافية، إذ لا توجد تمويلات مخصصة لتمكين المجتمع المدني. فإدارة المجتمع المدني لا تتوفر على وسائل مالية كافية تمكينها من فرض استراتيجيات تمويلية واضحة تمكنها من رصد المجتمع المدني الموريتاني ومتابعته بصفة دقيقة، الخ.

كما أن مساهمات المجتمع المدني على اختلافها تبقى رهينة بالتجاذبات البيئية والاختلافات والاختلالات البنوية وتدخلات الحكومة. فالحكامة المدنية للمجتمع المدني تبقى رهينة بالبيئة التي تحتضنها وبطبيعتها وبالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى السوسيوثقافية والتي تمر بها موريتانيا.

من نافلة القول التذكير بالدور المحوري الذي لعبته وتلعبه المؤسسات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية في تمكين المجتمع المدني على شتى الصعد فهي شريك مركزي لا غنى عنه في مجال تعزيز القدرات وتمتين وتنمية واستدامة التعاون التنموي، تماما مثلما إن تلك المؤسسات تلعب دورا مزدوجا؛ فمن اللازم تقديم وجهة نظرها حول المجتمع المدني ومحاولة تتبع وتقييم مواقفها المعلنة والمخفية.

وبداية يجب لفت انتباه القارئ الكريم إلى أننا في الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي حاولنا جهدنا التواصل مع مختلف الفاعلين (على الأقل الأساسيين منهم) من خلال توجيه مراسلات إلى كافة الممولين بغية الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بالدراسة إلا أن أيا منهم لم يتجاوب معنا لأسباب نجهلها، مما حجب عنا الكثير من المعلومات وجعلنا ملزمين بتقديم المتاح على شحه.

إن تنوع مقدمي الدعم التنموي للمنظمات والمجتمع المدني يختلفون باختلاف أجنداتهم وخلفيات حكوماتهم وهامش الحرية المتاح لهم في بلدانهم ومدى المساءلة والشفافية في الأموال المرصودة للدعم كما إن طبيعة تلك المنظمات وهيئات المجتمع المدني في بلدنا تبقى حاسمة من حيث الحصول على تلك الموارد من حيث النفاذ إلى المعلومات واكتساب وتوفير الخبرة اللازمة للاستجابة للشروط المصاحبة للتمويلات واحترام المعايير سواء كانت شمالية أو جنوبية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، التعاون البنيني لدول الجنوب، ألمانيا واليابان والصين والصناديق العربية والدول الخليجية، الخ).

وهنا من اللازم الحديث قليلا عن التمويل وعن الممولين فسنحاول تقديم رؤية لخارطة هؤلاء الممولين وقد قمنا باقتراح هذه الخارطة -اعتمادا على بعض المعطيات الموضوعية نذكر منها على سبيل المثال (وجهة نظر بعض مكونات المجتمع المدني الموريتاني، خارطة التدخل والمتدخلين في موريتانيا حسب المنطقة والجهة والتمويل وموضوع الاهتمام، رأي بعض الشخصيات المرجعية في مجال تمويلات المجتمع المدني الخ) - حسب الحيز الجغرافي والموضوعاتي للممول حسب جنسيته أو أولوياته أو إقليمه:

• أنواع الممولين: يتعدد الممولون بتعدد القرارات وتنوع العلاقات الدبلوماسية التي تربط موريتانيا بشركائها التنمويين وبالعلاقات المالية والثنائية وتعدد الاهتمامات والتقابل وتعارض وتقاطع المصالح السياسية للدول مع

هذه الحقيقة تجعلنا أمام طرح نحاول من خلاله تبيان مستويات التدخل المختلفة الموجودة التي نوردتها فيما يلي:

(أ) المستوى الرسمي المؤسسي: حسب الخطاب الرسمي لمختلف الفاعلين الدوليين فإن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ومؤسساته تشكل أولوية ومركز اهتمام مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية التي تعلن صراحة ضرورة تمكينه ومساعدته وتأييده وتمويله وإشراكه لضمان الشفافية وضمان إشراك المستفيدين وكشف وفضح المستور (الإتحاد الأوروبي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ومجموعة الساحل ومجموعة دول غرب إفريقيا وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، الخ.)

* أولويات التمويل:

إن أجنداث المجتمع المدني وأولوياته نادرا ما تتفق أو تتوافق مع أجنداث وأولويات الممولين، فما يحدد الأولويات مختلف في الجانبين. الأولويات صارت تتحدد حسب اهتمامات الممولين، إلا أن سلوك هذه المؤسسات ظل سلوكا مطبوعا بالمنفعة من خلال التمويل المشروط، فالقدرة على الاستجابة لشروط الممول التي غالبا ما تكون غير موضوعية ومحفة وتفتقد للشفافية والإنصاف وتعجزية لم تتوفر بعد في مجتمع مدني موريتاني مازال في طور التشكل.

ومن هنا صرنا أمام نوعيات متعددة من المجتمع المدني فكل ما يجمعه هو طريقة الترخيص أو القانون الناظم، فلا المشاغل واحدة ولا الاهتمامات؛ فهناك منظمات بيئية متخصصة في المصادقة على الآثار البيئية للمشاريع الضارة بما فيه كل ما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف المقدرات. وما يصدق على هذه المنظمات نجده على مستوى الصحة والتعليم وحقوق الإنسان. فالبعض صار يتخذها سلما للعود السياسي أو للتخندق أو لتحقيق بعض المنافع المالية أو السياسية.

* اشراك المجتمع المدني:

جل الممولين والشركاء التنميين يشركون المجتمع المدني من خلال إشراك الحكومة له. وعلى العموم فالمجتمع المدني الموريتاني اليوم مشرك على المستوى الرسمي في جل إن لم نقل كل الاستراتيجيات والخطط التنموية، ولو بصفة شكلية. إلا انه يبقى إشراكا رسميا فالمجتمع المدني عضو لا غنى عنه في مختلف السياسات على سبيل المثال: استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، اللجنة الوطنية للصناعات الإستخراجية، السياسة الوطنية للطفولة، السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، لجان الصفقات العمومية، السلطة العليا للسمعيات البصرية، الإستراتيجية الوطنية للبيئة، استراتيجية التنمية المستدامة، لجنة حقوق الإنسان، الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، الخطة الوطنية لمحاربة المخدرات، الخ.

أما على مستوى الممولين فهو مشرك على مستوى التعاون الفرنسي ودول الساحل ومنصات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي وكافة وكالات التعاون الحاضرة في موريتانيا حتى أن المجتمع المدني الموريتاني استطاع الشراكة مع منصات غير موجودة أصلا في موريتانيا.

إن المجتمع المدني عندنا يتمتع بهامش كبير من الحرية يمكنه من القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات. أما عندما يتعلق الأمر بالبيئة

(ب) المستوى العملي الواقعي: هناك نوع من المنفعة او النفعية او البرامائية الممارساتية التي تحاول من خلالها المؤسسات الدولية التآلق مع مختلف الوضعيات حسب مزاج الحكومات المتقلب، تارة والثابت تارة أخرى. وهنا تحاول تلك المؤسسات التمسك بشعرة معاوية والخلط بين المفيد والضروري مرضية الحكومة تارة من خلال التنازل لها أو مسايرتها في بعض الأمور على حساب المجتمع المدني (مواقف سياسية، تمويلات، المصادقة على سياسات بعينها، وإدخال جرعة من الإصلاحات الديمقراطية، الخ.) ومحاوله إرضاء المجتمع المدني تارة أخرى من خلال تشبيك أو دعوة أو تكوين أو تمويل مؤقت لبعض منظماته، خاصة منها تلك التي تتوفر على التجربة التراكمية وعلى العلاقات الدولية التي تتجاوز الحيز الوطني، وكما أنها غالبا ما تتوفر على دعم مؤسستي وعلى امتدادات إقليمية تستطيع من خلالها استقطاب الممولين.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك مؤسسات دولية غالبا ما تتيح الفرصة للمجتمع المدني للحصول على تمويلات تتسم بالموضوعية والمرونة مثل (برنامج الفجر الممول من التعاون الفرنسي FAJR وبرنامج التعاون الألماني ومشروع شراكة الهولندي وصندوق دعم المبادرات المحلية الكندي FCIL ومشاريع وكالة التعاون اليابانية الدولية JICA وتمويلات وكالة التعاون الدولية الإسبانية وبرنامج المعهد الأمريكي للديمقراطية ووكالة المساعدة الأمريكية USAID وتمويلات الإتحاد الأوروبي من جانب، وهناك التمويلات العربية الإسلامية من دول الخليج وتركيا ودول جوار المتوسط والشراكة الجنوبية الشمالية من جاني آخر.

وبالمختصر المفيد فقد مر المجتمع المدني الموريتاني بمراحل متعددة جعلت منه مدرسة غنية بالتجارب حيث نجح البعض في استقطاب التمويلات وفي خلق شراكات نوعية مع العديد من الممولين في حين أصيب البعض الآخر بالصدمات وبانتكاسات ونوع من الإحباط. إلا انه من المحتمل أن يكون السبب الأساسي والرئيس يعود إلى أن معظم المنظمات غير ربحية وغير سياسية وتعتمد التطوع.

التمكينية قليلون هم المهتمون سواء تعلق الأمر بالمسؤولين أو بالمولين الذين نادرا ما يكثرثون للبيئة التمكينية للمجتمع المدني. فالدولة لم تدخر جهدا في مهنة منظمات المجتمع المدني وتكوينها وتعزيز قدراتها إلا أن العدد الكبير لهذه المنظمات والشبكات وتداخل المصالح وتناقضها في بعض الحالات إضافة إلى تعدد التخصصات لدى المنظمة الواحدة يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل في الوضعية الراهنة تمكين مجتمع مدني بهذه الخصائص وهذا الحجم^٧. إلا أنه وحسب الظاهر يتبادر إلينا كمجتمع مدني أن الممولين الغربيين أكثر اهتماما بالمجتمع المدني من الممولين المشاركة.

* توفر مناخ التمويل القاعدية:

ومن الوضعية الراهنة يمكننا القول إن مناخ التمويلات المؤسسية أو القاعدية الأساسية غير متوفر وغير متاح نظرا لانعدام البيئة التمكينية وفقدان الاستقلالية وعدم تملك معظم هيئات المجتمع المدني لقرارها لا ماليا ولا مؤسسيا. وبالمختصر فهذا النوع من التمويل غير موجود في موريتانيا (core funding and/or institutional funding). من أهم الممولين المهتمين بتمكين المجتمع المدني في موريتانيا نجد الإتحاد الأوروبي، ومنذ بعض الوقت نجد منحا متوسطة من السفارة الأمريكية ومن المعهد الأمريكي للديمقراطية كما أن هناك تمويلات رمزية لا تزال خجولة من جمهورية ألمانيا وبلجيكا وهولندا.

إن مؤسسات التمويل الدولية المتواجدة في موريتانيا مهتمة بعض الشيء بقضايا المجتمع المدني ولكن غالبا ما يكون ذلك الاهتمام مقرونا بمرجعيات الممول وبخلفياته الإيديولوجية وحتى الدينية والاقتصادية كما هي الحال لدى معظم المانحين الغربيين خاصة المانحين غير المؤسسيين^٨.

إلا إن منصات التمويل التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ولالإتحاد الأوروبي وأخيرا لصندوق النقد الدولي^٩ بدأت تولي اهتماما بالمجتمع المدني وبضرورة إشراكه فعليا مما يذكر وتبقى الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل الذهب والحديد (BP, SHELL, TASIASET Kinross, MCM - ETC) الغائب الأكبر عن تمكين ودعم المجتمع المدني ألا أنها تعين على فك بعض الرموز المستعصية على المجتمع المدني من خلال دعم ومناصرة قضية بعينها في بعض الأحيان مثل المصادقة على الدراسات المتعلقة بالأثر البيئي وكذا مجالات التحرر وقانون العمل، مثلا.

إن حراك المجتمع المدني الموريتاني ظل مطبوعا بالمحددات التالية وهي: السلطة والاقتصاد والبعد الثقافي المجتمعي والبعد الإعلامي وأخيرا البعد الدولي والإقليمي. يفرض المجتمع المدني

٧ إدارة المجتمع المدني

٨ مقابلة مع السيدة عائشة احمد، رئيسة منظمة غير حكومية نشطة في مجال الصحة.

٩ مقابلة مع السيد محمد عبد الله بليل، المرصد الوطني لمحاربة الرشوة،


الدروس المستفادة والخلاصة


أما حول الدروس المستفادة في مجال الفضاء المدني في موريتانيا فيمكن أن نلخصها في ما يلي:

- أهمية إقامة نقاش شفاف وعميق بين مختلف المكونات المدنية لتوحيد الأطروحات والرؤى
- إقامة شبكات مدنية فعالة، حسب التخصص
- رفع الوعي المدني خصوصا من خلال التبشير بمقاربة حقوق الإنسان
- إسهام منظمات المجتمع المدني في الدعوة للتعليم (التمدرس) ومحو الأمية
- اتباع الشفافية في تسيير المنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير دورية عن مواردها وكيفية تسييرها
- المناصرة لإلزام الحكومة بسن قانون النفاذ إلى المعلومات
- الضغط لإكمال الترسنة القانونية في مجال الشفافية
- المساهمة الفاعلة في الورشات المنتظر تنظيمها حول قانون المجتمع المدني الجديد؛ كي لا يكون وسيلة لتضييق الفضاء المدني الحالي.



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)